



HAL
open science

Concepts en cours de formation

Hassan Khalil

► **To cite this version:**

Hassan Khalil. Concepts en cours de formation . Concepts en cours de formation, www.dar-alfarabi.com, pp.280, 2011. <hal-00656852>

HAL Id: hal-00656852

<https://hal.science/hal-00656852>

Submitted on 7 Jan 2012

HAL is a multi-disciplinary open access archive for the deposit and dissemination of scientific research documents, whether they are published or not. The documents may come from teaching and research institutions in France or abroad, or from public or private research centers.

L'archive ouverte pluridisciplinaire HAL, est destinée au dépôt et à la diffusion de documents scientifiques de niveau recherche, publiés ou non, émanant des établissements d'enseignement et de recherche français ou étrangers, des laboratoires publics ou privés.

الموضوع الرابع:

في مسألة تكوين المكان والرأي العام

"... كلمة الجامع في الإسلام، صيغة اخرى من صيغ السلطة الجماعية. انه مقر مفتوح في كل محلة. يرتاده الناس خمس مرات كل يوم. لهم حق الاجتماع فيه، حتى خلال ساعات حظر التجول. تحت سقفه مكفولة حرية القول وحرية العقيدة وسلطة الأغلبية. في لغته كل المصطلحات المطلوبة، وكل كلمة حية ترزق. فكلمة "بيت الله" تعني ان الجامع لا يخص الدولة، ولا يخضع لقوانينها، ولا تستطيع ان تمنع الاجتماع فيه، او تتجاهل القرارات الصادرة عنه، لأنه مقر لأقامة شريعة العدل الذي تضمنه فقط- سلطة الأغلبية..."⁽¹⁾

القضية هنا ليست قضية اثبات او تبين او مناقشة، انها قضية ابراز لواقع وفهم لمقولات وتبيان لتبدلات ولتحولات طرأت على كثير من المفاهيم والسلوكيات. ان تكوين المكان العام وارتباطه بقضية تكوين وخلق الرأي العام كانت وما تزال اساسا لكل مقاربة وارضوية لكل نقاش، فلا تحويل الجامع الى مسجد للعبادة كان او سيكون مانعا لأجتمع الناس لمناقشة قضاياهم، كما لم يكن ولن يكون انفضاض الناس عن التجمع في الساحات الكبرى انتصاراً للقضايا الكبرى، مدخلا الى التخلي عن احلام وقيم التغيير الديمقراطي الحقيقي. ستبقى الساحات ساحات بأسمائها التي اكتسبتها من تاريخها وستبقى اصوات الجموع الهادرة تذكرك على المكان وتذكرك بالزمان الذي انتجته وانتجها. فمن مشائيات بواكير الفكر الفلسفي التي خطته ممرات الأكاديميات العلمية في اثينا القديمة الى ميادين النصر في العديد من الدول والعواصم، من بريتوريا وباريس وموسكو وبرلين... الى بيروت والقاهرة وبغداد واديس ابابا... تاريخ يصدح بالعلم والخبز والحرية والتحرر والقضايا الاجتماعية. رأي عام يتشكل بعد ان صنعه ملايين تلك الحناجر المتراسة على ارصفت الطرقات وساحاتها معلنة مؤمنة بأن التاريخ يصنعه رجال ونساء، فقراء ومناضلون آمنوا بالتغيير وسيلة وحلموا بالحرية مدخلا الى غد افضل. هذا ما اردنا قوله وما سنحاول مناقشته في الآتي من الكلام.

هذا مدخلنا اذن لمناقشة هذه القضية وعلى اساسه سنحاول مقاربة كل ما هو متعلق بمفاهيم وقيم الرأي والمكان العام وعليه سنحاول التقرب من تلك القضايا لوضعها في اطارها المعرفي والسلوكي لأستنتاج ما يمكن ان نركن ونعتمد عليه لإعادة قراءة هذين المفهومين في الواقع الحالي والذي شهد العديد من التبدلات والتحويلات في البنى والمفاهيم. ان قضايا مثل: السلطة، والمجتمع المدني، والمجتمع السياسي، والمكان العام، والرأي العام... قد شغلت العديد من المفكرين والباحثين وحتى العامة من الناس. هذه المفاهيم ظلت موضع التباس ونقاش وحتى إعادة تعريف نظرا لكثرة التطورات التي طرأت عليها خلال العقود المنصرمة وارتباطها بالمستجدات على الساحتين السياسية والجيوسياسية. لكن، هل ثمة إطار تحليلي يضيء بعض الانسجام على هذه المفاهيم مجتمعة، بحيث تصبح اكثر وضوحا، وذات معنى؟ او هل لتلك القضايا ان تعود الى واجهة الأحداث كمواضيع اساسية في عملية تكوين الحياة السياسية؟

¹ الصادق النهوم: الإسلام في الأسر - من سرق الجامع واين ذهب يوم الجمعة، سلسلة كتاب الناقد، شركة رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الثانية، دمشق 1995، صفحة 21

ان الأجابة على هذه التساؤلات مرتبطة بنوع القضايا وحتميات التطور التاريخي وسلوك السلطات المتعاقبة ونوعياتها. من هنا نستطيع التمييز في انواع السلطة ما بين مستويين اثنين: مستوى أول تجسده الدولة بمؤسساتها المختلفة، وهو مستوى يعبر عنه الحاكمون أو الحكومة بخطبها وأفعالها وقراراتها وسلوكها وهو ما يمكن ادراجه في الموقف الرسمي المعبر عن سلطة سياسية . ومستوى ثان يجسده المجتمع المدني من خلال جمعياته ومنظماته ونواديها، ومؤسساته وحتى استهدافاته، ويعبر عنه "التواصل العام" الذي تعكسه هذه الهيئات والجمعيات والمنظمات والنوادي في مبادراتها وأنشطتها المدنية والسياسية والأجتماعية المختلفة، وفي تدخلاتها التي تنشطها وسائل الإعلام المتباينة وتعممها على اختلاف تنوعاتها ومصادرها واهدافها وهذا ما يمكن ان ندرجه في اطار العمل الأهلي او المدني المرتبط بما تفرضه ارادة الناس الحرة والواعية والمسؤولة.

لهفهوم "المجتمع المدني" أهميته بوصفه مرصدا للمراقبة و مكانا يقرأ فيه المجتمع السياسي نفسه. ومن هنا نتبين، في مستوى أكثر تعميما، أن المجتمع السياسي، بما أفرزه من مؤسسات، لم يتشكل تاريخيا إلا لكي يحفظ الحيز الأكثر اتساعا لما ليس سياسيا، أي للمجتمع المدني. وحتى تتضح أهمية المجتمع المدني ويشد بيانها وتبرز مفاعيلها ، ينبغي لنا أن نخرج على مفهوم آخر شديد الصلة به، هو "المكان العام". فالمجتمع المدني لا يكتسب معناه النقدي إلا إذا تكوّن ضمن المكان العام، وهذا ما سنحاول نقاشه وفهمه في اللاحق من الأمور والقضايا. ما نقصده بالمكان العام ذلك الحيز الذي ينشأ بين المجتمع المدني والدولة. إنه، بعبارة أوضح، المكان الذي يجتمع فيه جمهور المواطنين لصوغ رأي عام يكون بطبيعته وشكله معبرا عن واقع سياسي واجتماعي، ونتاجا عن حاجات تفرضها موجبات الحياة الإنسانية . ويكون هذا المكان مفتوحا من الناحية المبدئية في وجه كل المواطنين المعترف لهم بالحق في التجمع والتعبير الحر عن آرائهم في جو من الحرية والمساواة وتساوي الفرص وحفظ حقوق التعبير وغيرها سواء من الناحية القانونية او الاجتماعية.

ان المكان العام ومن حيث المبدأ يعتبر صورة اخرى من صور إضفاء المشروعية والشرعية السياسية والاجتماعية والشعبية على السلطة السياسية واستكمالاً على الفعل السياسي، ويعتبر من جهة أخرى وسيلة مقبولة ومطلوبة لممارسة الديمقراطية بهدف تحويل طبيعة السلطة الحاكمة، أي تحويلها وعقلنتها وتوجيهها والتأثير فيها لتتلاءم أكثر فأكثر مع طموحات المواطنين وتطلعاتهم ومطالبهم، وبذلك يشكل احد الأشكال او الأطر التي تساعد على اضفاء الشكل التشاركي في ادارة الحياة العامة . "القرار المشروع"، ليس القرار الذي يمثل إرادة الكل، بل القرار الذي يكون نتيجة لمشاورة الكل. هذا المفهوم المكثف والذي اتى امتدادا لفكر وممارسة من روسو ومفاهيم العقد الاجتماعي وقيم الثورة الفرنسية الى الصادق النيهوم وصادق جلال العظم وبرهان غليون ومشروع الحداثة في الفكر العربي المعاصر الى ماركس ومهدي عامل وفكرة العدالة الاجتماعية والأنحياز الدائم الى الطبقات الفقيرة والدفاع عن مصالحها الى هابرماس ومحاولاته التشاركية، الى غيرهم من كبار المفكرين اصحاب القضايا والأفكار الكبرى والأثر الكبير على الفكر الأنساني، والذين طبعوا بطابعهم مساحات الفكر الأنساني الحديث والمعاصر واسسوا الى افكار من نوع آخر، قد اعطى البعد السياسي العميق لحق المشاركة في تكوين الرأي وممارسة السلطة ولأدارة الحياة والشأن العام.

وفق هذا المنظور، يصبح المكان العام شرطاً رئيسياً لتكوين رأي جامع لجمهور المواطنين وإرادتهم. وعندما نتحدث عن رأي المواطنين أو ما يسمى بالرأي العام، لا نقصد به مجموعة من الآراء الفردية التي تنشأ هكذا بكيفية معزولة وتصاغ في سياق خصوصي. إنه قبل كل شيء طاقة للتأثير السياسي بفعل هدف جامع ومشترك. إنه رأي يفرزه المجتمع المدني في المجتمعات نتيجة لحاجات أساسية تفرزها طبيعة ومتطلبات حياة الجماعة، ويصبح قابلاً للاستثمار والتأثير في المجال السياسي وفي السلوك الانتخابي أو اليومي المرتبط بما تفرزه الوقائع أو بما تستوجبه حياة المواطنين. وهنا تحديداً تكمن سلطة المجتمع المدني والتي من خلالها تستقيم الحياة السياسية وتستوي على شكل معين ومحدد وبموجبه تنتظم حياة الدولة واستكمالاً حياة المواطنين. هذا الواقع تحاول اليوم سلطات العولمة الحاكمة والتي باشرت بضرب كل ما هو منتج لحياة تشاركية، تغييره أو إقله تمييعه لصالح سلوك آخر يركز على الغاء أي عملية لتشكيل رأي عام متحرر مما تفرزه نظمها وآلياتها (أي نظم وآليات العولمة) لصالح شكل آخر يليق مصالح تلك النظم ويؤيد سيطرتها برأسمالها الحاكم وسلطاتها المتحكمة.

ما نأمل منه في هذا النص هو وضع محاولة تقريبية لإعادة تشكيل، أو إقله محاولة أولية لإعادة صياغة مفهوم المجتمع المدني وارتباطا تكوين المكان والرأي العام. محاولة لا نتوسل في نهايتها إضافة تعريف آخر أو تكرار شيء ما قيل من قبل. إن تصدينا لهذا المهمة كان في إطار ربط القضايا التي ناقشناها سابقاً والمتعلقة بقضايا التعددية والانتماء والهوية الوطنية والديمقراطية في المجتمعات التعددية بعضها ببعض لأنها لا تكتمل إلا بالتعريف على هذه القضية. من هنا ما سنحاوله هو نقاش مفهوم المجتمع المدني ومسألة تكوين الرأي والمكان العام ووضعها في حيز المكان والزمان والمرور بالتطورات التي استجدت عليها في عصر العولمة الحالية مع ما تحمله من تبدلات كبيرة في العديد من القضايا والمفاهيم والسلوكيات المرافقة.

المجتمع المدني

"... مفهوم المجتمع المدني مخلوق تاريخي، يظهر ويتطور ويغتنى بالمعاني والمضامين ويتحول ويموت أيضاً. وهو لا ينفصل في استعماله عن السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي ترافق استخدامه من قبل هؤلاء وأولئك... لعل أبسط تعريف ممكن للمجتمع المدني يكمن في نظري، في اعتباره يشتمل كل الروابط والتنظيمات التي تتوسط العلاقة بين الفرد والدولة والتي تقوم على اختيارات طوعية، وتعمل على تعزيز الاتساق والتناغم بينهما، وداخل المجتمع الكلي، لا يستقيم نظام المجتمع من دونها..."⁽²⁾

بالموافقة على هذا التعريف نبدأ، لأن هذا هو وضع جميع المفاهيم المرتبطة بالعلوم الاجتماعية وبفكرة اجتماع الناس حول القضايا أو حول ما تفرزه ضرورات التطور التاريخي المرتبطة بالحاجة والواقع. لقد مرّ هذا المفهوم بالعديد من التحولات سواء في المقاربة أو في التعريف ولكن لم يأخذ شكلاً نهائياً أي لم يطرح بشكل واضح، إلا في الفترة الأخيرة عندما أصبح مفهوم الدولة بحد ذاته خاضعاً للنقاش ولإعادة التعريف بعد التطور الذي حدث على هذا الصعيد في العالم. لقد استخدم فلاسفة القرن التاسع عشر وعلى رأسهم **هيغل** و**ماركس** ⁽³⁾ مفهوم المجتمع المدني بمعنى مختلف عن ما استخدم في مطلع القرن العشرين

² برهان غليون: مقابلة صحفية بتاريخ 5 آب 2008،

³ (هيغل): فالمجتمع المدني بوصفه مجموع هذه الروابط يمثل تقدماً نوعياً بالمقارنة مع الطبيعة الخام، لكنه لا يجد مضمونه الحقيقي إلا في الدولة التي تجسد ما هو مطلق، أي الحرية والقانون والغاية التاريخية في أعلى تجلياتها. فالمجتمع المدني يظل مجتمع المصالح الفردية والمشاريع

او بنهايته، ثم عن استخدامه اليوم في عصر العولمة. هنا لن ندخل في التعريفات المتعددة، ما يهمنا هو تبيان كيفية تحول هذا المفهوم الى آلية من آليات المنظومات الحالية ومدى تأثيره في قضية تكوين الرأي العام. ما نعطيه للمفهوم من معنى يرتبط، كما اسلفنا، بالحاجات الاجتماعية التي استدعت استحضاره في هذا المجتمع أو ذاك وفي هذا السياق أو ذاك وفي تلك الواقعة أو ذلك الموقف ، كما يرتبط بطبيعة الفاعل المجتمعي الذي يتداوله ويوظفه في بناء رؤيته أو تحديد غاياته وكيفية وسبل تحقيقها. لا ينبغي إذن أن نستغرب اختلاف بعض المفكرين او المؤسسات المعنية او حتى الناس في تعريف المفهوم نفسه أو تحديد مضمونه او طريقة تشغيله او طبيعة استهدافاته، هذا تعبير عن نمط حياتهم وكثرة استدعاءاتهم واختلاف مطالبهم ومصالحهم. باختصار، إن اختلاف التعريفات وأحياناً تضاربها هو انعكاس للنزاع حول محاولة استملاك المفهوم من قبل الفاعلين المختلفين، سواء أكان ذلك بسبب تنوع مشاربهم واختلاف منظومات قيمهم وثقافتهم، أو بسبب تباين المصالح والغايات، مما لا يخلو منه أي مجتمع إنساني او اي تشكيل اجتماعي، وما عصر العولمة الحالية الا النموذج الواضح الى تنازع المفاهيم والأفكار لخدمة مشغليها ومطلقها ولخدمة مصالحهم في عالم اختلت منظوماته تحت وطأة المستجدات وضغط مفاعيلها ومتطلبات آلياته من نظم سياسية وشركات عابرة ورؤوس اموال واساطيل حربية.

المستجد على هذا الصعيد ومن خلال الاختلال الذي انوجد على اكثر من صعيد في مقاربة بعض المفاهيم وخاصة المرتبطة بتنظيم حياة الناس، قضيتان اساسيتان: الأولى، العمل على الفصل ما بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، والذي ادى إلى إقصاء بعض التنظيمات الاجتماعية الفاعلة في الحياة المدنية العامة وحرمانها من الشرعية بحجة أنها لا تحترم القيم والمبادئ الحديثة التي يستند إليها نشوء المجتمع المدني. والثانية، وبشكل لا يقل خطورة عن السابقة، أن يتحول هذا المصطلح إلى إحدى أدوات الصراع الأيديولوجي بين المكونات المختلفة في الحياة السياسية والفكرية والاجتماعية المرتبطة بالتكوين الطبقي او الديني او الأثني. ينبغي بالبداية وضع هذه التشكيلات، في موضعها وبدورها الراهن-المستجد بحكم الوظيفة او التبدل الذي طرأ، ضمن دائرة المجتمع المدني. لأنها، اي تلك التشكيلات، ليست هي نفسها التي كانت في الماضي، وهنا نحن امام إعادة تكوين للعديد من تلك التشكيلات كالعشيرة والقبيلة والعائلة على أسس جديدة، ولغايات مختلفة عن السابق في نظام عمومي يسمح بنشوء مجتمع مدني مواز للدولة

الخصوصية، أي مجتمع الانقسام والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة. و أدت هذه النزعة الهيغلية إلى وضع الدولة فوق المجتمع وقادت إلى إضفاء صفة سلبية على مفهوم المجتمع المدني لصالح تقديس متزايد لمفهوم الدولة. (ماركس): نظر إلى موضوع المجتمع المدني من منظار التناقض في مسيرة الحداثة الرأسمالية ومشروعها التحرري. ولن يكون هناك تحرر حقيقي للفرد إلا عندما تتوافق شروط الحرية السياسية مع شروط الحرية الاجتماعية. أي بالمطابقة بين المجال العام والخاص، بين الدولة كإطار للحرية والمجتمع المدني كإطار للمصالح. فكل من الدولة والمجتمع البرجوازي يشكلان مجال للاستلاب. وليست الشيوعية سوى برنامج التجاوز التاريخي لدولة الديمقراطية الشكلية وللمجتمع المدني البرجوازي الرأسمالي معاً، لكونها تأتي بنظام مجتمعي تكون حرية الفرد فيه شرطاً لحرية المجموع، أي يتحقق فيه الانسجام المطلق بين العام (الدولة- النظام، الحرية) والخاص (المجتمع المدني-الفردية، المصلحة) وتتعاقد فيه الفردية والجمعية معاً. (غرامشي): حاول أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقيّة سواء أكان ذلك في كتابه الأمير الحديث أو دفاتر السجن ، وذكر أن هناك مجالين رئيسيين يضمنان استقرار سيطرة الرأسمالية ونظامها. المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، لتحقيق السيطرة المباشرة، وهو السياسية، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل إعلام ومدارس ومساجد أو كنائس الخ.

(هابرماس): مركز المجتمع المدني هو الميدان الذي يتم به دعم ومنازعة فرض الهيمنة، عبر المؤسسات الثقافية والاجتماعية والأنشطة المجتمعية. وتواصل من بعده أيضاً، من فصل الحقول الاجتماعية الثقافية عن الحقول السياسية والاقتصادية، ولكن عبر نظرة أن لكل من هذه الحقول منطقها الخاص، فالسياسة لها السلطة والإدارة، أما التراكم فيمكن في الاقتصاد، والتواصل الحر والمفتوح فهو في المجتمع المدني.

ومستقل نسبياً عنها. في الماضي العشيرة كانت إما خارج السيطرة أو جزء من السلطة والدولة أو حتى أحيانا السلطة بكليتها، فهي لم تعد اليوم جزءاً من نظام مجتمعي عام، تحدد فيه وظائفه وبنياته، وإنما أصبحت تدرج في نظام مجتمعي أو نظام دولة حديثة عموماً، مما غير كثيراً من بنيتها وطبيعتها عملها ووظائفها. "بل يمكن القول إن ما نشهده الآن في هذا السياق هو إعادة تشكيل هذه الروابط وأنماط التنظيم الأهلي القديمة على ضوء الحداثة الزاحفة تكيفاً أو رفضاً. وفي الحالتين فهي تلعب أدواراً لا علاقة لها بالأدوار القديمة التي كانت تلعبها في النظام الاجتماعي، لقد أصبحت تعبر عن الشكل الانتقالي الذي اتخذته تشكل المجتمع المدني في إطار حداثة متعثرة، لا تزال هي نفسها في مرحلة انتقالية، بل في أزمة تخبط عميقة...".⁽⁴⁾

ان التجرد من العصبية الطائفية والقبلية والأثنية ومن ذهنية السيطرة أو التعالي المرتبطة بتبدل آليات الحكم نتيجة لتبدل آليات الصراع في زمن العولمة الرأسمالية، هو شرط اساسي وبنوي لبناء مجتمعات مدنية سليمة وصحية وصحيحة، أي منسجمة مع الدولة الحديثة مع جميع مرتكزاتها وانماط تجلياتها ومتكاملة معها. هذا هو الوضع الطبيعي والمطلوب خاصة اذا كان شعار المرحلة هو الدخول من باب الحداثة مع كافة مندرجاتها وشروطها، وهذا الذي ينبغي ان نعمل لأجله وإليه ونتجه لإقامته، لأن ذلك ما تقرضه طبيعة التطور الطبيعي والحاجة. لكن ماذا نفعل إذا جاءت الوقائع التاريخية بمجتمعات مدنية مشوهة أو نصف مشوهة، نصف علمانية ونصف طائفية؟ وماذا نفعل اذا جاءت المرحلة اللاحقة-الحالية بنمط آخر اكثر رجعية وتشوها من السابق، اصبحت بموجبه المجتمعات اكثر طائفية واثنية وقبلية واكل علمانية وحداثة؟ اصبحت مفتوحة امام كل التاريخ بظلامياته وامام كل الرياح العاتية بأفقه المسدود ومشاريعها المشبوهة وانماطها الفاتلة والتي تتجذر اكثر واكثر بفضل نظم هجينة وموروثة بثباها البالية وافكارها المفككة ولكن مع ربطة عنق من آخر الموديلات وعلى ظهر دبابة او بارجة حربية او حاملة طائرات لا فرق ولا تهم الكيفية وانما الذي حدث.

يمكن للمجتمع المدني ان يستثمر الرأسمال الاجتماعي بكافة اوجهه لكنه لا يغيب او يختفي فيه، حتى لو كان من الممكن على سبيل المجاز الحديث عن المجتمع المدني بوصفه رأسمالاً اجتماعياً كونه منتجاً هو نفسه أيضاً لمثل هذا الرأسمال المرتبط بنمطية العمل المؤسساتي وبالحاجة له في سبيل تعزيز وتفعيل الدور المجتمعي للأفراد مجتمعين حول المؤسسات والقضايا. فعلى سبيل المثال، لا يمكن إقامة اي مؤسسة او اي عمل جماعي تشاركي سياسي او اجتماعي او شبابي او نسوي او آخر... فاعل ومتفاعل، مهما كانت أهدافه واستهدافاته، إذا انعدمت الثقة بين الأفراد المكونين له او المشاركين فيه. فالثقة هي رأسمال أساسي لبناء الجمعيات والشركات والأحزاب والتجمعات واستكمالاً للمجتمعات لأنها بقدر نجاحها تولد مزيداً من الثقة بالنفس والفاعلية الاجتماعية وتخلق شعوراً أقوى بالقدرة على التقدم والإنجاز لدى المجتمع كله الذي تعمل فيه هذه المؤسسات. كما لا يمكن اغفال دور الارادة في تشكيل وتطوير هذا الواقع. ان الأرادة بمضمونها المحفز والمشجع للأنخراط في اي عملية تغييرية تُعتبر بداية النجاح وبداية تكوين ذلك الشعور المرتبط بالثقة اللاحقة لتنفيذ المهام. توفرها رهن بامتلاك القرار الشجاع بالمشاركة والتصدي للقضايا الكبرى ومجالها هو الأندفاع في تكوين الرأي الجماعي المرتبط حكماً بعمل جماعي يؤدي بكل ثقة وتأكيد الى ارساء نمط آخر وبديل جدي ومسؤول للعمل الاجتماعي الجاد والفاعل والجريء والمرتبطة بذهنية وشرعية ومشروعية تغييرية حقيقية.

⁴ برهان غليون : المرجع السابق

ان استخدام تلك المفاهيم وانجاحها مرتبط بالنظرة الكلية لها، فشرط استخدامها السليم هو أن ننظر إليها كمفاهيم تاريخية، متحولة ومتطورة وقابلة للتعديل اذا اقتضت الضرورة ذلك، لا أن نحصرها في استخدامات ومعاني وقوالب جامدة وثابتة مرتبطة بأكثريتها بمورثات يمكن ان يكون قد مرّ عليها الزمن واستهلكها، او بلغة خشبية موروثية من معاجم فاتها الزمن. فالواقع يتطور وهو يغني هذه المفاهيم دائما وكثيرا ولا يستمر مفهوم في الحياة إلا بقدر ما يظهر قدرته على الانفتاح على حقائق الواقع الجديدة، والخروج بالتالي من نمطيته المعلبة لملاقات استخدامات ومعاني مختلفة عن ما سبق وعرفه من قبل. لسنا في وارد زيادة تعريف جديد او مقارنة اخرى للمجتمع المدني، ما نوده هو الاضاعة على هذا المفهوم باختصار لكي تنتقل الى استعراض كيفية تبدل وتطور تلك المقاربات في عملية تشكيل وتكوين المكان العام المرتبط بشكل عضوي في عملية تأسيس وتكوين الرأي العام.

ان المستجد على هذا الموضوع هو زمن العولمة المتصل بزمن السيطرة الاحادية وانتشار الفضاءات المفتوحة واستسهال خرق السيادة الوطنية تحت حجج وذرائع واهية في كثير من الاحيان، في عهد سيطرة الرأسمال المعولم بأعلامه وآليات هيمنته. بهذا الجو المستجد وجدنا من الضروري لا بل الأزمي محاولة مقارنة هذا الموضوع وربطه بمستجدات التعددية والديمقراطية والأنتماء بشكليّ الوطني والأجتماعي وعلى هذا الأساس سنتم المقاربة والنقاش الذي نأمل في نهايته ملامسة القضايا المطروحة واستكشاف مآلها واستهدافاتها المباشرة وغير المباشرة وتأثيراتها على تبدل وتغير المفاهيم العامة في عالم خسر الكثير من قيمه في لعبة مصالح اقل ما يقال فيها قدرة. ما سنحاوله هو استكمال ما بدأناه قبلا مع استعراض واقع ثلوث الزمان والمكان والوسيلة او الطريقة لأنتاج الرأي، نعرضه نناقشه ونستعرض احكامه. نرسم مدى ملاءمته مع ما استجد على غير صعيد ونعيد الأعتبار للقضايا الحقيقية التي تصلح لاعادة التأسيس، هذا ما يمكن فعله او العمل على فعله في واقع وزمان وقعا تحت وطأة مفاهيم هجينة مستجلبية من رفوف علاها الغبار، واقع ما انفك يحتج ويرفض ويعاند ويحاول المقاومة، ما يلزمه هو القليل من الدعم، لكن هل من داعم؟

المكان العام وارتباطه بتشكيل الرأي العام

لسنا في وارد الدخول في تعريف المكان العام من الناحية الفلسفية او الأكاديمية، هناك العديد من الكتب والمراجع التي ادت هذا الدور واستحقت ان تكون مرجعا وافية وكافية في هذا المجال او الاتجاه. لعل كتاب **هابرماس** (5) عن المكان العام هو احد تلك المراجع كما غيره الكثير من الكتب التي تذخر بها مكتبة الفكر الأنساني. العودة اليها (اي لهذه الكتب) ضرورية للبحث الاكاديمي او للمعرفة المتصلة بالفهم العام لهذا الموضوع وتطوره عبر التاريخ. ما نود مقارنته هنا هو كيفية تبدل آليات وشروط المكان العام وارتباطها بتكوين الرأي العام حاليا في عصر العولمة ومدى تأثير هذا التحول على مقارنة القضايا الكبرى المرتبطة عضويا بحياة الناس وسبب اجتماعهم. المقاربة المنوي العمل عليها تدخل في نفس السياق الذي اعتمد في هذا النص وارتباطها بالقضايا المطروحة أنفا. نأمل ان نستطيع قول شيء ما في نهاية الكلام، والى ذلك نسعى ونحاول.

ليس تفصيلا ان تتحول مشائيات التلامذة في اثينا القديمة حول دروس سقراط او غيره الى حالة وشكل جديد لأكتساب المعرفة، ليس "المشي" هو من انتج ذلك الفكر الأنساني الكبير وليست ممرات اكاديمية

⁵ J. Habermas *L'Espace public*, Payot, coll., édition 1990

الفلسفة هي من انتجت الجدل والمنطق وقضايا الروح والمادة وغيرها، وانما مجموع من اجتمع في ذلك المكان، والقصد هنا المفكر والتلامذة والفكرة او القضية وذلك المكان الذي جمعهم هو من انتج. لم تكن المعابد والكنايس والجوامع مكانا للتقرب من الله او للتعبد او حتى للتأمل فقط، وانما كانت وبالإضافة الى كل ذلك مكانا للتشاور والنفاس في امور الحرب والسلام والقضايا العامة وتسيير احوال الناس، فكم من خطبة اعقبت صلاة جمعة كانت اساسا لتحولات كبرى في حياة الناس او تبدلا في نمط سياسي او اعلانا لمعركة فاصلة غيرت العديد من المعطيات وكتبت تاريخا جديدا؟ وكم من موعظة حسنة كانت السبب في ثورة على ظالم او رفضا لأضطهاد او عبودية؟ لماذا لا يُذكر الشعر الجاهلي الا ربطا بسوق عكاظ؟ اسئلة كثيرة تطرح ولكن استكمالها يكون: لماذا تُسمى الساحات في الكثير من المدن بأسماء قضايا كبرى او انتصارات ما او غيرها؟ انه وبدون شك تخليد لتلك الأعمال وتكريم لها ولكن ايضا لدور ادته تلك الساحات في تحقيق تلك القضايا ووضعها موضع التقدير والأحتفال والتكريم. ولماذا تسمى الأماكن العامة بأسماء الكبار ممن لهم الأثر والفضل والدور في العديد من القضايا المرتبطة بالتغيير او بالعلم او بالسياسة او المقاومة وغيرها الكثير من الأمور؟ انه وبدون شك لكي يراها وبشكل دائم من يرتاد ويمر في تلك الأماكن. لن نكثر الأمثلة لأن الواقع عابق بها ولكن استحضارها كان لأجل تبيان اثر المكان في تشكيل وتنفيذ القضايا الكبرى صاحبة الأثر على حياة المجتمعات.

مما لا شك فيه ان حيثية المكان هي حالة ضرورية وحاسمة في تكوين وتشكيل الوعي الأنساني المرتبط بوعي القضية الجامعة والعامة. هذه الحيثية اكتسبت مشروعيته من ما تنتجه مثل تلك الأجماعات ومدى تأثيرها على اللاحق من الأمور وتطور الأحداث. ان الساحة العامة (ساحة البلدة او المدينة...) كانت الى زمن قريب المكان الأكثر حيوية واكتظاظا بالسكان والمواطنين. بدون شك لذلك اسباب موضوعية مرتبطة بالوظيفة الاقتصادية من خلال وجود اماكن التسوق على انواعها، او ايضا اماكن التسلية من مقاهٍ ونواد وغيرها من الأمور... وهذا يعني وبالمباشر انها المكان الأكثر استقطابا للمواطنين وان اختلفت الغايات والمقاصد. لن ندخل في تحليل تلك الظاهرة لأنها بائنة وواضحة ولكن سردها لتأكيد دور تلك الساحة في عملية "تجميع" المواطنين. من هذا المنطلق نستطيع ملاحظة او حتى استعراض او استحضار، كل من موقعه، حجم القضايا او نوعية الأحداث التي كانت ساحة الضيعة او المدينة ميدانا لنقاشها والمشاورة فيها، وكما كان لأخذ القرارات المتصلة بذلك الموضوع او تلك القضية. لن نترك للمخيلة ان تذهب بعيدا لأنها وبدون شك لن تجد عناء كبيرا في استحضار مثل تلك القضايا. عند هذا الحد سنتوقف لنقول: ان الأثر او الدور الذي كان يلعبه المكان في عملية التكوين المرتبطة بالقضايا العامة كان كبيرا وحاسما ونقول مقرا. هنا يجب التنويه الى قضية اساسية مرتبطة بنوعية القضايا. انه ومما لا شك فيه ان القضايا الخاصة لم تكن احدى تلك القضايا التي كانت تُثار في الأماكن العامة لأن مكانها كان ضمن الدائرة المعنية بها حسب نوعيتها وطبيعتها. هذا التنويه للتذكير بعملية الربط ما بين القضايا العامة والمكان العام وفصل الأمور الخاصة عن ذلك المكان لأنه ضروري لتبيان التبدل الذي جرى على ذلك الموضوع والذي سنعود اليه في الآتي من الكلام.

ان البعد المكاني المرتبط بالنظرة الى وظيفة الساحة العامة لا يمكن فصله تحت اي ظرف عن البعد الوظيفي المرتبط بالمكان كمكان للتجمع او لأنتاج التفاعل. ان الساحة هي نهاية كل طريق بالمعنى المادي، توسطها المكان يعني توسطها المساحة والحيز وعلى ذلك تصبح ملتقى الفروع والازقة والممرات واليها تكون نهاية كل تجمع او مظاهرة او غيرها من الدعوات والتجمعات والأنشطة او حتى الأحتفالات. هذا الكلام ليس تفصيلا بسيطا او خاليا من المضمون وانما هو اصل من اصول تكوين الرأي

العام المرتبط بالقضية والمكان والزمان. من هذا المنطلق يمكننا التأكيد وبكل مسؤولية بأن أي تغيير يطرأ على الوظيفية المكانية (المرتبطة بطبيعة المكان) سينعكس وبكل تأكيد على الوظيفة المعرفية المرتبطة بتكون الفكرة أو القضية. ان انتهاء مطاف الطرقات في الساحة، او انتهاء مطاف الجمهور في الساحة هو احد اشكال التعبير عن المعنى الجماعي المرتبط بفكرتي **الاكثرية والكلية** المرتبطين بدورهما بعملية تكوين الرأي العام القائم على المشاريع والقضايا الكبرى وعلى ذلك سنناقش. لن يبقى المكان مكانا عاما الا اذا توفرت فيه شروط الالتقاء او الجمع وعلى هذا الاساس يصبح اي تغيير مرتبط بتغيير شروط المكان تغيرا يخالق البنية المؤسسة لأجتماع الناس. من هذا المنطلق تبقى حصرية وجود المكان "الجامع" معقودة لحصرية الخصائص والوظيفة وشكلها المنوط بطبيعة الوظيفة.

من هنا سنحاول الأنتقال الى قضية او مناقشة قضية تكوين البعد المعرفي او الوظيفي لفكرة التلاقي المادي للساحة. كما اسلفنا ان نهايات كل المسالك مألها الى الساحة وعلى هذا الموقف سنحاول بناء المنطق المواكب او المؤدي الى البناء الفكري (المرتبط بطبيعة الأفكار) وارتباطه بالقضايا ودور الساحة في عملية ذلك البناء وسنكتفي في البداية بقضيتي **الأكثرية والكلية**:

- **الأكثرية**: ان فكرة او مفهوم الأكثرية مرتبط بالعدد اي بالكمية، وهنا لا فرق اذا كان الرقم مرتبطا بعدد الناس او الأصوات في الأنتخابات او القوى او الأفكار او المواضيع... ما يستوجب هذا المفهوم هو كثرة الموجودين في مكان معين ومحدد وفي ظرف او حالة معينة. ان الساحة مع الوظيفة المرتبطة بها يمكن ان تُشكّل مكانا اكثريا من حيث الكم والمجموع. فإذا كان الأحصاء بكمية المحلات او المتاجر فهي تشكل اكثرية واذا كان بعدد الناس فهي كذلك، اذن مواصفات الأكثرية تنطبق من حيث الشكل على الساحة المكوّنة او المؤلفة للمكان العام. نريد مقاربة القضية من منظور آخر مرتبط هذه المرة بقضية النوع القائم على نوعية القضايا والأفكار. بالمباشر يمكن للمكان العام الموصوف حاليا بالساحة العامة ان يُشكل اكثرية فكرية ايضا وذلك لأحتوائه كمّا كبيرا من العناصر التي ذكرناها سابقا من اشخاص ومحال تجارية وغيرها... اي مجموع تلك العناصر لا بد له من أن يكون مجموعة افكار وقضايا متنوعة ومختلفة ومتناقضة ولكن مجتمعة ومجودة في مكان واحد وهذا ما يُعطي فكرة التنوع حيزا مكانيا محددًا ومعروفًا. إذا بالمعنى المادي كانت نهايات اي تجمع او نهايات الممرات في الساحة، وبنفس المنطق ستؤول نهايات مجموع تلك الأفكار الى نفس المكان بحكم العناصر الحاملة لتلك القضايا وتلك الأفكار.

- **الكلية**: ليس بعيدا عن المفهوم الأول، قضية الكلية مرتبطة ايضا بموضوع الشمولية القائم على التعدد في المصادر والآراء وعلى عملية الجمع المرتبطة بالعدد. ان ما تحتويه اي ساحة او اي مكان عام يتصف بالشمولية، اي بحالة عامة شاملة سواء من ناحية العدد او المواضيع. ان التنوع المرتبط بالوظيفة لكل مكوّن سواء كان مركزا تجاريا او ناديا رياضيا او ملتقى حوار او مقهى للتندر او النقاش السياسي والفكري او غيره من المرافق الموجود، يعطي للنظرة او الحالة المترتبة او الناتجة عن ذلك صفة النظرة الكلية المرتبطة بذلك الكم من القضايا والأفكار والمواضيع المتناولة او المتداولة في مكان واحد وزمان واحد. هذا ايضا من السمات والصفات الإضافية التي تطبع المكان العام وتميزه وعلى اساس تلك الكلية المرتبطة بالنوع تحاك القضايا العامة والكبرى وعلى هذا التنوع المرتبط بكميات المنتجات المعروضة تصبح فكرة الأنتقاء امرا موضوعيا وواجبا وحتى متاحا بجو من الحرية والقناعة والتي لا يمكن ان يؤمنها الا ذلك المكان المتصف بشموليته واكثريته وملكيته الجماعية التي تؤمن له حصانة انتاج وعرض ما هو افضل. هذا النظرة المرتبطة

بالكم والنوع المتاح امام الجمهور للأنتقاء يمكنها ان تشكل بدايات تكوين رأي عام واعي ومسؤول بوجهة قضايا عامة وليس بارتباطات او هموم شخصية او فردية مهما كانت نوعيتها او اهميتها، وبذلك يتحقق برأينا الهدف من الوظيفة المفترضة للمكان العام.

اذن نحن في منطقة تماس ما بين الكلية والأكثرية وفي حقل معرفي متقارب ومتشابك، تبيان او اكتشاف الحد الفاصل ما بين المفهومين يكاد يكون منتقيا بحكم التشابك ما بين الفكرة والقضية او الحاصل المترتب على ذلك. من هنا يمكننا فهم العلاقة القائمة ما بين تلك القضيتين وما بين ما ينتج عنهما من قضايا اخرى تدخل في نفس السياق المعرفي. اذن وبدون ادنى شك عملية التوازي في طرح القضايا تؤدي وبشكل كامل الى مكان تكون مقومات الاستنتاجات واضحة بشكل كبير. سنتوقف ايضا عند مستويين او ناتجين لهذا التكامل:

- **التنوع في الآراء:** ان الناتج الأول عن موضوعي الأكثرية والكلية هو التعدد بالآراء، هذا الناتج هو بالأساس طبيعي وذلك ارتباطا بتنوع المصادر ومنابع الأفكار وتنوع المواطنين الحاملين لمثل تلك الافكار. من هنا تصبح الساحة المكونة بأساسها للمكان العام هي المكان الحامل والمحتوي لتلك الآراء الموجودة. هذا التنوع سيؤدي وكما قلنا سابقا اما الى التعارض او التوافق او التناقض ما بين كل تلك الآراء واستطرادا حاملها. هذا الواقع سيجعل من تلك الافكار بحد ذاتها حالة منافسة او صراعاً او اتفاقاً ناتجاً وخاضعاً بنفس الوقت لمنطق القبول او الرفض او الموافقة من قبل الرأي العام الموجود والذي سيكون له في نهاية المطاف القرار في تغليب فكرة على اخرى او مشروع على آخر. فعل الاختيار او القبول او الرفض يكون وبكل تأكيد خاضعاً للنقاش الحر والعام والبناء من قبل مجموع من يجتمع. على هذا الاساس تكون الساحة مع مقيميها هي المكان الحقيقي لأننتاج الافكار بكل حرية وديمقراطية وشفافية. وعلى ذلك الأساس تنتظم عملية تأطير الأفكار في مشاريع سياسية او مطلبية، وعليها تُخاض معارك التغيير السياسي والاجتماعي المرتبط بتكوين الرأي العام حول تلك القضية او ذلك المشروع في لعبة ديمقراطية واضحة وشفافة.

- **تكوين الإرادة:** لتنفيذ اي عمل مهما كانت نوعيته وطبيعته لا يتم الا اذا كان هناك ارادة حقيقية لفعله او تنفيذه. هذه مسلمة بديهية وغير قابلة للتأويل. من هنا نفترض، بأنه ومن باب البديهيات في عملية تكوين المكان والرأي العام، ان عنصر الإرادة هو عنصر حاسم ومقرر في تلك العملية وفي القضايا الناتجة والمرتبطة بها وفيها. اذن عملية ارتباط التكوين بالقوى المكونة وبالمكان وبالفكرة يلزمها وبكل تأكيد وجود الإرادة لكي تتضح على شكل مشروع قابل للحياة والتنفيذ. ان التنوع الحاصل في مجموع القضايا المطروحة وتعدد مصادر ها والهموم والقوى الحاملة لها تتطلب وجود ذلك الفعل الذي يتجرأ على المنازلة والنقاش والتبني للفكرة او المشروع واختياره ومن ثم شجاعة المبادرة للتنفيذ. لا يمكن عزل المشروع عن مكوناته ولا عن القوى المؤمنة والحاملة له، وعليه تصبح عملية او فضيلة الإرادة وتكوينها عملية وممرًا الزامياً لتكوين المبادرة وحسن استقدامها وكيفية استخدامها. نحن الآن امام عملية مكتملة العناصر في تركيباتها واستكمالها في كيفية وضعها موضع التنفيذ.

نحن اذن امام واقع جديد يرتبط فيه الهم العام بعملية اساسية ومُقررة تجعل من كل فكرة قضية عامة مرتبطة بهدف وبمكونات محددة بمكان واستكمالاً بزمان. ما يهمنا من هذا التحديد هو التكامل الذي على اساسه يستطيع المواطن الواعي لقضاياها ان يأخذ القرار الصحيح والسلوك السليم بشكل واع ومسؤول. هذا التحديد يستطيع "تحميل" المواطن نتائج قراراته سواء كانت صائبة او خاطئة، ووزر تحمل المسؤولية لا

يقع عليه كمواطن مستقل عن واقع اجتماعي او خارج الهم العام وانما يستهدفه بكونه جزءا من مجموعة اقتنعت بفكرة ما وانضجت مشروعاتها السياسية المُعبر عن تلك الفكرة وتجري العمل على ترجمته بفعل مادي ملموس على الارض. نحن وبكل تأكيد امام وضوح في الرؤيا مصدره الوضوح في الهدف واساس استكمالها ونجاحه ارتبط من حيث التشكيل والتكوين بذهنية فاعلة ومتفاعلة واعية ومسؤولة ومن هذا المنطلق تصبح محاكمة النتائج مشروعة وبنفس الوقت مسؤولية لأنها لن تحاكم فقط النوايا وانما الخيار والافعال والنتائج.

اننا امام وضوح في المقاربات وشفافية في التعاطي وتنوع بالرؤى، المؤكد فيه هو تعدد الخيارات امام المواطن وتنوعها مما يسهل عليه اخذ الخيار المتلائم مع ما تقتضيه مصلحته كفرد وكجزء من مجموعة. لكن هذا الأمر يفترض بالمقابل اتباع طرق واضحة وصحيحة في عملية الأقتناع المتبادل وذلك لكي لا يقع مجددا في فخ التأويل المربك وغير المفيد. هذا الواقع يفرض آليات وسلوكيات تستوجبها وتتطلبها ضرورات العمل الواضح لكي تتاح الفرصة اكثر من مرة للمواطن للتمييز بين مختلف المشاريع تعديلا لموقفه او تأكيدا له. هذا بالواقع لا يعني ابدأ وتحت اي ظرف البقاء في دائرة الأخذ والرد والتردد في طرح ومقاربة القضايا، بالعكس هذا الأمر فقط لكيفية انتقاء الخيار الأصلح في عملية ومرحلة الأختيار وانما في المراحل اللاحقة تبقى لضرورة ولحتمية التنفيذ الأولوية لتأمين أفضل الشروط التي تضمن ايصال المشروع او الوصول معه الى أفضل النتائج والأهداف الموضوعية له. من هذا المنطلق من الضروري على المواطن الواعي والمسؤول العمل لتأمين شروط نجاح مشروعه من خلال تأمين أفضل الطرق والوسائل. ومن ابرز تلك الطرق والوسائل ايضا سنتوقف عند اثنتين برأينا يمكنهما لعب دور اساسي في عملية ايجاد الظروف الملائمة لأنضاج او لتنفيذ المشروع السياسي او الاجتماعي او غيره مما اتفق ورسا عليه عقل المجموعة او الجماعة:

- **الدعاية:** تتعدد الوسائل والأساليب لمخاطبة الوعي الأنساني (المطلوب) في ادارة الامور المرتبطة بفكرة الجماعة. هذه المخاطبة وكما اسلفنا مرتبطة الآن بالفكرة التي تكونت واصبحت بفضل القوى الحاملة لها مشروعا سياسيا، مطلوباً له (اي للمشروع) ايجاد حاضنته الاجتماعية، والمقصود بها هنا الكتلة البشرية الحاملة للمشروع لكي يصبح "فعلا" (من فعل) اجتماعيا وسياسيا. ان الساحة مع ما تملكه من امكانيات بفضل المكان والوظيفة تصبح المكان الأنسب والمثالي لبدء الترويج للفكرة والتحضير للعمل وعلى هذا الأساس يمكنها ان تُشكل الخطوة الأولى من حيث التنفيذ. ان اجتماع الناس في نفس المكان هو ضرورة لتسهيل التواصل وعلى ذلك، المكان- المطلوب يجب ان تتوفر فيه الخصائص اللازمة لأساس الأتتماع. ان تعدد الحاجات التي تؤمنها الساحة العامة تجعل اجتماع الناس طبيعيا وحائدا وسهلا وذلك لأرتباطه في كثير من الأحيان بأهداف ومتطلبات شخصية. ان البيان والكلمة والخطاب والنقاش والصورة والملصق واللوحة والاعنية... وغيرها الكثير من وسائل الاتصال والتواصل يمكنها ان تؤمن القناة التواصلية ما بين حاملي الفكرة والجهة المستهدفة. ان الدعاية بشقيها الأعلاني-الأعلامي او التعبوي-التحريضي يمكنها ان تشكل الوسيلة الأكثر نجاعة لتكوين او لتأليب او لتحفيز الرأي العام وتكوينه، خاصة اذا ما توفرت لها الطريقة والوسيلة والوقت المناسبين. من هنا التركيز على فكرة الدعاية كان فيما مضى مرتبطاً بالكلام او بالبيان فقط ومع ذلك فقد لعب دورا حاسما في تكوين رأي عام احدث تغييرات بنيوية وجوهرية في المجتمعات وقاد ثورات حقيقية. انه ومع تطور وسائل الدعاية بشكل كبير ومتنوع، مكنها من ان "تصنع" هذه المرة رأيا عاما، وهنا فكرة الصناعة فكرة متقدمة على

التشكيل، إذا ما احسن استخدامها بشكل كفوء. ان التركيز على فكرة الدعاية يمكنه بكل تأكيد ان يوفر الوسيلة ويعطي الحجة والفرصة لبدء عملية التواصل بين المكونات وعلى ذلك تبدأ عملية تكوين وتشكيل الرأي العام المرتبط بشكل عضوي بالمكان العام الموجود فيه .

- **تبادل المعلومات:** ليس بعيدا عن النص السابق واستكمالاً له تصبح عملية الدعاية وبالأضافة الى كونها عملية بث واعطاء معلومات، عملية تعبوية مفيدة ومطلوبة لتكوين الرأي العام. ان ما ينتج عن هذه العملية هو كم ونوع المعلومات المراد ايصالها او الضروري ايصالها وعلى ذلك تنتج عملية جديدة وهي تبادل المعلومات: ان عملية التبادل هنا تقتضي وجود المصادر ووجود قناة الأتصال ووجود القضية ويمكنها في نفس الوقت ان تكون عملية تبادل مصالح سواء من حيث المعلومات او من حيث منافع ما يتم التبادل عليه وللطرفين. ان الوجود المادي للأشخاص في نفس المكان والزمان يمكنه ان يعطي الفرصة لأوسع عملية عرض وتبادل معلومات والتي من الأکید ومن الضروري هناك منفعة عامة لها مرتبطة بمنفعة تتعدى الأشخاص او المكونات الموجودة. من هذا المنطلق تصبح الساحة مع ما تشكله من خصائص وامكانيات المكان الأكثر تأثيراً والأكثر حيوية في عملية تكوين الرأي العام المنتج للأفكار والمشاريع والقضايا الخاصة منها والكبرى ذات المنفعة العامة والشاملة. لا يجب اغفال هذه الخصائص عند تحليل فكرة المكان العام وما هذا الأستدلال الا للتوضيح عن التغير الذي طرأ على اكثر من صعيد في الوظيفة المفترضة لهذا المكان والذي انعكس بشكل كبير وحاسم على تطور او تبدل آليات المكان العام واستكمالاً للرأي العام والذي سنحاول العودة اليه لاحقاً. من هنا يمكننا الأنتقال الى سؤال آخر مرتبط بالخصائص التي اوردها: هل نحن امام عملية تكوين ما يمكن ان نسميه بالشعب؟

فإذا كان الشعب بالتعريف الأكاديمي هو " مجموعة من الأفراد أو الأقسام يعيشون في إطار واحد من الثقافة والعادات ضمن مجتمع واحد وعلى أرض واحدة، ومن الأمور المميزة لكل شعب هي طريقة تعاملهم وشكل العلاقات الاجتماعية التي تتكون في مجتمعات هذا الشعب إضافة إلى أسلوب العقد الاجتماعي بين أفراد الشعب" (6). الا انه وبالأضافة الى ذلك واستناداً الى ما تقدم يمكننا اضافة القضايا والمكان والزمان والطريقة والعلاقة بين المكونات... الى التعريف الجديد للشعب. لا يمكن وتحت اي ظرف حجب اي من تلك المسائل عن التعريف المفترض للشعب، لا يمكن تخيل مجموعة ناس مجتمعين دون قضية كبرى تربطهم، كما لا يمكن تخيلهم دون علاقات تواصلية حول تلك القضية. ان المكان العام والشعب من حيث الأرتباط يشكلا وبدون ادنى شك بداية فهم جديد لمفهوم حديث ومطور لقضية تكوين وتشكيل المكان والرأي العام. انه ومن حيث الشكل، الرأي العام والشعب هما مكوّن واحد ولكن اذا تمعنا قليلاً في المفهومين لوجدنا ان هناك رأياً اخر. الشعب هو المكون الأنساني المرتبط بوجود وباحتمية المكان والزمان اما الرأي العام فهو المُشكل من خلال القضايا والتي يمكنه ان يغطي جزءاً من الشعب او كله لا فرق الا انه مرتبط بقضية او قضايا كبرى تهم من اجتمع من الناس على ارضية ومشروعية فكرية وسياسية واجتماعية.

الشعب هو ميثاق اجتماعي مرتبط بأرادات متنوعة تتحول الى واحدة جامعة وموحدة، انه مجموع تلك "الأرادات" (من ارادة) وجوهر وسبب وجودها، انه التحول المرتبط بتكوين القضية واليه يعود حصراً

⁶ حسب ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

تصنيفها وتحديد كيانيتها سواء بالعام او بالخاص. ان هذا الفهم المرتبط بتضافر الجهود وتحويل "الهموم" الخاصة الى عامة ما يجب ان يُعتمد لمقاربة هذا المفهوم. انه ذلك الميثاق الذي قلنا فيه والاتفاق ايضا الذي يؤدي الى قيام وحماية وصيانة السيادة والقرار السيادي ومجمل ما يرتبط بهما من قضايا وسلوكيات مختلفة. انه الصوت الواحد والمتنوع للتعبير عن الهم الواحد والمتنوع والذي تتشكل عليه وتعود اليه حصرية القرار والبت في مختلف الأمور. من هذا المنطلق ان حصر مفهوم الشعب فقط في الجانب الكياني المرتبط بالوجود الأنساني المجرد هو اساءة واستهداف له. لا يمكن فصل الشعب بالمفهوم الذي وضعناه المرتبط بالقضايا والحامل والمدافع عنها واستكمالها بضرورة المكان والزمان هما ما يجب اخذهما في الحسبان واي تبديل او تعديل هما بكل تأكيد سيحدثان خلا جوهريا وقاتلا في بنية المنظومات الاجتماعية المرتبطة بالثالث: الوطن والشعب والقضية.

بهذه الذهنية يتكون الرأي العام الواعي والفاعل والمتفاعل وبنفس الذهنية تتكون هي الأخرى القضايا العامة. فأرتباط القضايا بالمكان والزمان والهدف والطريقة والحامل لها هي من تشكل او شكلت وعلى مر التاريخ والجغرافيا التغيير والسلوكيات التي غيرت مسار كثير من الأحداث و فعلت العديد من التبدلات التي طالت بنية الحياة الأنسانية و اساس قيامها وسيرورة تطورها. نحن الآن امام واقع يجسد فكرة قيام المكان والرأي العام المرتبط بقضية لا بل لنقل هو صاحب القضية ومنفذها ومنتجها، هو صاحب المصلحة العامة فيها وهو صاحب الحق في استخدامها بالطريقة التي يراها مناسبة في المكان والزمان والكيفية والأسلوب وعليه تتوجه الأنظار واليه تعود النتائج ومن المؤكد، عليه ستقع او من سيتحمل النتائج المترتبة عن ذلك السلوك.

هل نحن امام تبديل في بنية تلك المفاهيم؟

مما لا شك فيه أن تغييرا كبيرا قد حصل، تغييرا ناتجا عن تبدل بآليات تكوين المكان العام المرتبط تلقائيا بالتبدل الحاصل نتيجة سيادة منطق ومفهوم وسلطة العولمة على اختلاف اشكالها. هذا التبدل وبعيدا عن الاعتبار السياسي، أثر وبشكل كبير على النظرة لمختلف جوانب الأمور وتعداه الى الشكل المرافق لها. ان التطور الذي سُجل على اكثر من صعيد يمكنه ابراز الفارق الذي حصل والتغيرات التي طرأت. لم نعد في عالم متباعد بحكم الجغرافيا والأنقسامات السياسية، لم نعد في عالم مجهول بحكم قلة المعلومات او بطء وصولها، لم تعد الساحة "ساحة-وسط" بالمعنى المكاني كما لم تعد ساحة للتجمع او لانتاج الرأي والفكر والنقاش والتبادل والدعاية وغيرها، لم يعد الرأي العام يتكون من النقاش الفكري والعقائدي والقضايا الكبرى، لم تعد اخبار الثورات والثوار تلهب مشاعر المواطنين في مشرق البلاد ومغربها، لم نعد في ذلك العالم الذي شكلته في يوم من الأيام، الأحلام الكبرى في التغيير والتطوير والمستقبل الواعد، اصبح عالمًا يُستحضر فقط في الكلام عن تاريخ كان، نستحضره فقط لإراحة البال او للاختباء فيه لنبرر او لنهرب من عجزنا، نستحضره لننتهز من عدم فعاليتنا في ايجاد البدائل، كما لأجل التستر عن عقم ما تنتجه افكارنا و"تلطينا" وراء نقاش ممجوج وعقيم، هذا الذي حصل وهذا الذي يجري اليوم وعلى ذلك وعن ذلك يجب ان نتحدث ونناقش ونعمل وننتج ونعيد صناعة الرأي العام المُعبّر عن آراء اكثر ريته الحقيقية، هذا ما يجب الاقرار به بدلا من الكلام في الهواء.

ان تطورات وتبدلات كبرى قد حصلت في المكونات التي لطالما شكلت وحددت اماكن وكيفيات تبلور وتشكل المكان والرأي العام. ان التطور التكنولوجي دون ادنى شك قد اثر بشكل كبير على تطور العالم وخاصة في مجال العلم والاتصالات والتواصل والطب والهندسة وغيرها الكثير من المجالات وهذا لم ولن يكون بأي شكل من الأشكال مدارا او موضعا للشك او للرفض او للاستتكار. هذا الحاصل لم ولن

يكون بالمقابل حكرا على فكر واحد او منظومة واحدة او جنس واحد، انه نتاج اجيال وشعوب وقرون من العمل المتواصل لشعوب وامم واناس وعلماء ومفكرين، انه انتاج اممي وعلى ذلك نقف. اذن لا لزوم للنقاش من هذا الجانب فلا نظنه موضع مساءلة او اتهام. ما يهمننا من هذا الموضوع هو ابراز بعض "كيفيات" التعاطي او الاستخدام لبعض هذه الأمور (المرتبطة بالتطور) في لعبة او في كيفية تبديل آليات الحكم والسيطرة وتكوين الرأي العام واستكمالاً لصناعته بالطريقة التي تخدم اصحاب الرأسمال الأكبر والأقوى من دول وأشخاص وافكار، ونتيجته المؤثرة على التبدلات البنوية التي حصلت وعلى اكثر من صعيد ومن قضية.

سنوقف عند مسألتين نعتقد هما اساسيتين في عملية التبدل التي جرت والتشكيل التي تبعت، بحيث نستطيع تكوين فكرة اولية عن المتغيرات والتي يلزمها ايضا الكثير من التعمق والدراسة:

- **المسألة الأولى، في التغيير العمراني** : ان التطور الذي طرأ على الفكر الأنساني في مجالاته المتعددة قد اثر على كافة الجوانب. بتنا نسمع بفكر الحداثة ومنطق الحداثة وايضا بفكر ما بعد الحداثة وعالم ما بعد الحداثة وايضا بمدن ما بعد الحداثة. ان هذا الشيء يعكس ارتباط القضايا بعضها ببعض وهذا من حيث المبدأ شيء جيد. ان التطور الذي حدث في الفكر واضح من خلال كثرة تبدل وتطور المفاهيم في الفلسفة وعلم الاجتماع والأقتصاد وغيرها وهنا ليس المجال لاعادة ذكرها لأننا تناولناها بشكل منفصل ومتصل فيما سبق. لكن التبدل في نمطية العمران المرتبطة بكيفية بناء المدن والتجمعات الحديثة هي ما نريد الإشارة اليه. كنا قد ذكرنا بالسابق الدور الذي لعبته الأماكن العامة المرتبطة بأماكن تجمع الناس وذكرنا بعضها كالجوامع او الكنائس او الساحات او الشوارع الكبيرة... وبتنا اثرها في تكوين الرأي العام حول القضايا العامة والكبرى. في عصر ما بعد الحداثة (هنا القصد المعاصر والحالي) طرأ تبدل جوهرى على ماهية هذه الأماكن واستطرادا على وظيفتها. لم نعد نرى في اي مدينة حديثة ساحة عامة واساسية وهذا واضح وجلي، لقد اصبحت المدن الحديثة عبارة عن تجمعات سكنية وشوارع متوازية ولا تتقاطع الا بطريقة هندسية. فصل بين احيائها "اوتوسترادات" وهي طرق واسعة وبالاتجاهين ويعني انه لا يمكنك الانتقال من جهة الى اخرى مقابلة الا بعد مسافات طويلة. لقد فصلت بين امتار متقابلة بعشرات الكيلومترات المتوازية وهذا وحده مؤشر الى بعد المسافات. بالإضافة الى ذلك بنيت تلك المدن بهدف استيعاب التضخم السكاني وتأمين الأمكنة للسكن وهذا ايضا كان على حساب الأماكن العامة. لكن هذا لم يمنع توفر الأمكنة وبكثافة للمراكز التجارية على انواعها. في اي بلدة او مدينة حديثة يُعتبر المركز التجاري هو المعلم الأساسي والأهم فيها ونقطة "العلامة" التي على اساسها يمكنك الاستدلال على هذا المكان او تلك المحلة. لكي لا يفهم الكلام انه ضد الحداثة وحل مشكلة السكن، على العكس من ذلك ما نود التنويه اليه ان هذا الشكل "المُحدث" للمدن الجديدة قد اكسبها شكلا هندسيا ربما "جماليا" لكنه وبدون شك افقدها بعدها المكاني وخاصيتها كمكان للتجمع "الأنساني" المرتبط بالأماكن العامة والفضاءات المشتركة التي لطالما انتجت تبادلا للأفكار والنقاشات وكوّنت رأيا عاما مرتبطا او ناتجا عن مثل تلك النقاشات والتبادلات.

- **المسألة الثانية، الرأي العام الإلكتروني**: يمكن ان تكون التسمية مبالغاً بها لكن اتى استعمالها هنا للدلالة على اهمية وسائل النقل الإلكتروني في عملية التواصل بين الأفراد او الجماعات او المؤسسات ومن خلال مختلف وسائله وادواته (انترنت، مواقع الكترونية، هواتف محمولة

بالإضافة الى الثورة الكبيرة في البث التلفزيوني من رقمي وغيره...). انه ومما لا شك فيه ان لهذه الوسائل دورا اساسيا في عملية وسرعة انتشار الخبر عبر العالم وفي ثوان معدودة وايضا سرعة تناقل رداات الفعل او التعليقات وبمختلف اللغات والأوقات. لكن يبقى السؤال الأهم: **هل فعلا يمكن لهذه الوسائل ان تصنع رأيا عاما؟ او ان تكون بديلا عن التواصل التقليدي والذي ابرزنا بعضا من مستوياته فيما سبق؟** نظن بأن الجواب يتأرجح ما بين الموافقة وعدمها وذلك تبعا لنوع المجال او القضية المستهدفة من السؤال. نعم يمكن لهذه الوسائل ان تصنع رأيا عاما، ويمكن ان تسوقه ايضا وان تنشره في اربعة اصقاع المعمورة وبسرعة قياسية. ولكنها ايضا وبنفس الوقت عاجزة عن صناعة رأي عام حقيقي مرتبط بقضية حقيقية وموضوعية.

انها ليست احجية وليست تناقضا، انها واقع حقيقي ومنطقي. وعلى ذلك سنحاول مقارنة تلك القضية. ان القضية مرتبطة بالدرجة الأولى بمستويين من التحديات **الأول** مرتبط بمدى صدقية وموضوعية تلك الوسائل، و**الثاني** متعلق بالأول من خلال ملكية تلك الوسائل. من هنا واستنادا الى ذلك يمكننا تبني اي الخيارين اللذين طرحا فيما سبق عن مدى مساهمة وسائل الاعلام في صناعة الرأي العام.

ان الملكية هي من تحدد سياسة، او الناطقة بأسم سياسة المالك و عليه تصيح وسيلة الاعلام تنحو اكثر صوب الدعاية لصاحبها او مالكها. موضوعية الدعاية هي نقلها واحترامها لحقيقة الواقع ولكن نعلم بأن اساس الدعاية هو الكلام عن المنتج بطريقة تبين محاسنه دون سيئاته، واحيانا تلجأ الى وسائل اقناع غير قانونية، او لنقل غير اخلاقية في سبيل تسويقه. بالمحصلة هنا، فقدان الموضوعية هو بداية خداع الرأي العام وعلى ذلك يمكن ان يتشكل رأي حول قضايا مشوهة بفعل فاعل او لخدمة "معلوم" في سلطة سياسية او سلطة مال. بالمقابل يأتي من يطرح السؤال بشكل آخر: **لماذا لا تستخدم الوسائل المتاحة، بشكل حر وبمتناول الجميع، مع ما توفرها الطفرة الإلكترونية من خدمات للعمل في سبيل افكار وقضايا محقة؟** الجواب هو بكل تأكيد لا ضرر بذلك ولكن **هل تفني تلك الوسائل بالغرض؟ او هل يمكنها ان تصل الى الجميع وبنفس الخطاب والطريقة والموضوعية التي تمكنها من ان تشكل وتصنع الرأي العام؟** نظن هنا ان الجواب سيعود الى التأرجح ما بين التأكيد والنفي وذلك لأرتباطه بعدة قراءات لتلك القضايا. بعض الأحصاءات عن بعض استخدامات تلك الوسائل (في الهامش) يمكن ان تعطي صورة تقريبية لنوعية الجواب وتجد العذر لأي رأي سواء كان ايجابيا او سلبيا (7).

7 بعض الأحصاءات لعام 2009 حول استخدام الإنترنت: (Royal Pingdom blog, Internet 2009 in numbers)

البريد الإلكتروني

- عدد رسائل البريد الإلكتروني المرسلة في العام 2009: 90 ترليون رسالة (90000 مليار رسالة)
- عدد رسائل البريد الإلكتروني المرسلة يوميا في العام 2009: 247 مليار رسالة، 200 مليار رسالة منها عبارة عن رسائل مزعجة Spam
- عدد مستخدمي البريد الإلكتروني حول العالم: مليار و 400 مليون مستخدم

مواقع الانترنت

- 243 مليون موقع على شبكة الانترنت مع نهاية العام 2009.
- 47 مليون موقع جديد أنشئ على شبكة الانترنت في العام 2009.

عدد مستخدمي الانترنت

42,6% في آسيا، 24,1% في أوروبا، 14,6% في أمريكا الشمالية، 10,3% في أمريكا الجنوبية، 3,9% في أفريقيا، 3,3% في الشرق الأوسط، 1,2% في استراليا.

الصور

- عدد الصور التي تم حفظها في فلكر في أكتوبر 2009: 4 مليارات صورة
- عدد الصور التي يتم حفظها شهريا في فيسبوك: ملياران ونصف المليار صورة

الفيديو

- عدد مقاطع الفيديو التي تتم مشاهدتها يوميا في يوتوب حول العالم: مليار مقطع
- عدد مقاطع الفيديو التي تتم مشاهدتها شهريا في يوتوب في الولايات المتحدة الأمريكية: 12 مليار و 200 مليون مقطع

لن ندخل هنا كثيراً في تحليل نتائج الأحصاءات لأنها بائنة وجلية، لكن يمكننا التنويه الى قضيتين اساسيتين الأولى وهي وبالرغم من ضخامة عدد المستخدمين الا انه مقارنة بعدد السكان وتوزيع الاستخدام بين القارات وتفاوته نراه قليلا جدا و الثانية مرتبطة بنوعية عمليات التبادل التي تجري على صفحات الأنترنت سواء في الرسائل او المواقع (عينة تقريبية ومعبرة) (8). ان هذا الواقع لا يعني اطلاقاً الأفلاج عن استخدام هذه المنظومات الحديثة واستعمالها في مجالات تكوين وتطوير آليات التواصل، لكن يجب عدم الأتماد الكلي عليها كثابت او كطريقة وحيدة لجمع الناس خلف القضايا. ان ضمانة تكوين الرأي العام هي صدقية القضايا وجذريتها ومدى ملاءمتها وملاستها لقضاياها، وايضا صدقية وموضوعية وعلمية البرامج والمشاريع المطروحة وايضا صدقية والتزام القوى الحاملة لتلك المشاريع. هذه المركبات الثلاثة لا يمكن توفرها في اعلام عبر الأثير او عبر مؤسسات استطلاع او مراكز ابحاث. ان النضال المباشر بين الناس وخاصة بين الطبقات المحرومة والفقيرة والتي لا تتوفر لها سهولة استخدام مثل تلك الوسائل هو الوسيلة الأفضل والأنجح. انه ومن باب جذرية طرح الأمور يجب العودة الى مربعات العمل المباشر، الى الساحة المباشرة الى خط التماس المباشر ما بين القضايا واصحابها ومن يدعمهم ومن يقابلهم من نظم ومشاريع ورؤوس اموال. ان العودة الى تلك الساحة بالمعنى المكاني-الأفتراضي وبالمعنى الوظيفي-الحقيقي هي الحل، هناك نستطيع فعل شيء مطلوب، فلا تعدموا الساحة مرة اخرى بعدما اعدمتها المدنية المدّعية. ان هذه الدعوة ليست موجهة لرفض الحداثة او التقنية او التطور وانما الى تنظيم استعمالها واستخدامها لكي لا يتقدم شيء على آخر، كما لكي لا يضع شيء باخر، وبذلك نخسر القضية والرأي العام في نفس الوقت او لنقل يتخطوننا الى آخرين يجدون ضالتهم فيهم ومعهم، اما نحن فنبقى على قارعة التاريخ نتغنى بماض كنا اسياده و "كفى الله المؤمنين شر القتال".

قلنا ما لنا وما علينا، قلنا ما نؤمن به وما نرفضه، قلنا قولاً واقترحنا فعلاً او اتجاهات لفعل، هذا ما اردناه وما نريده لغيرنا، لكن السؤال الأهم هل من طريقة لفعل ما نقوله؟ لقد قلنا في بداية النص وفي معرض نقاشنا عن الربط ما بين البحر والجبل واستكمالاً الربط ما بين السمكة والعصفور بأن الأمور من حيث الترابط المنطقي مترابطة. واستكملنا بنقاش التعددية واحكامها والهوية الوطنية وهمومها والديمقراطية واوهامها والرأي العام واحكامه والمكان العام واشكاله لنخلص لأعادة طرح سؤال اعتقدناه جوهرياً لكل من يهتم بالشأن العام ومن اي موقع ولأي موقع اتي وانتـمى: "إذا كنا قد قلنا سابقاً ان مكان تجمع الناس

- عدد مقاطع الفيديو التي تتم مشاهدتها شهرياً في "هولو" في الولايات المتحدة الأمريكية: ٩٢٤ مليون مقطع
- معدل عدد مقاطع الفيديو التي يراها المستخدم الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية لكل شهر: ١٨٢ مقطع
- ٨١,٩٪ من مقاطع الفيديو المدرجة في المدونات محفوظة في موقع يوتوب

⁸ **La recherche de services** : informations pratiques (météo, trafic...), recherchées par 77% des internautes au cours des 30 derniers jours, opérations ou consultations bancaires (64%), démarches administratives (44%), écoute de la radio en ligne (43%), téléchargement de logiciels (29%), réalisation de transactions boursières (7%)
Le suivi de l'actualité : recherche d'informations liées à l'actualité (74%), suivi d'un événement en direct (21%)
La communication : messagerie instantanée (57%), échange de photos avec d'autres internautes (33%), partage des fichiers avec d'autres internautes (25%), participation à des forums (22%), commentaires sur des blogs (20%), téléphoner en ligne (16%), jeu en direct en réseau (16%), participation à des chats (15%), télévision en ligne (14%)
Les loisirs : visualiser des bandes annonces de cinéma (40%), consulter un blog (38%), consulter des vidéos en ligne (37%), télécharger de la musique MP3 (23%), télécharger des vidéos/films (16%), télécharger des jeux (15%) (IPSOS, Publié le 30 septembre 2008 par Gpastre)

هو مكان صناعة الرأي العام، ففي عصر العولمة والتطور الصناعي والتكنولوجي فمن الجائز ان نسأل:
اي رأي عام سنتجه المراكز التجارية؟ "

الصعوبة ليست في الأجابة بحد ذاتها، من هذه الناحية سهلة وبمتناول الجميع. لكن الصعوبة متأتية من الحقيقة المرّة التي نحاول جميعا التهرب منها، حقيقة تحولنا الى "كتل" استهلاكية، همها اكلها وشربها وقلقها الدائم على هاتين القضيتين فقط. هذه الحقيقة التي نخجل بمواجهتها ربما لعجزنا لأنه يبقى الجواب الأوضح والأصدق ولا لزوم للتفتيش عن آخر او للتبرير. الصعوبة متأتية من العجز عن فعل شيء او استسهالنا للموقع الرمادي حيث لا تعارض ولا فروقات ولا مواقف جذرية. الصعوبة عندما اضفنا الى عجزنا وخوفنا عدم المبادرة والبقاء في مكان واحد، عندما اضفنا عدم الجرأة الى جانب عقم البرامج والافكار، عندما قبلنا بالهزيمة ولم نسع الى الافضل او لتطوير الواقع، عندما تركنا القضايا الكبرى والاحلام الكبرى تقع فريسة جشع رأسمال معولم يغزو العالم بطوله وعرضه دون وازع او رادع ولم نحما او ندافع عنها بل تركناها لمصيرها وللمستقردين بها. نعم تحولنا الى كل ذلك واكثر. **هنا ممكن القضية وهنا ممكن الحل وعليه واليه يجب ان نتوجه ولا لأي آخر فهل من يفهمون ويتقون ويعملون وينجحون ليصبحوا عن ما فعلت ايديهم مسؤولين!!!**

تحد كبير دون شك ولكن لا مفر من المواجهة. لن تنتج المراكز التجارية رأيا عاما بكل تأكيد، ولن يجتمع فيها "مجلس قيادة الثورة" لإعلان البيان رقم واحد. لن تنتج شيئا وليس مطلوبا منها كذلك. ستبقى مراكز تجارية بوظيفتها وعملها وناسها ومستخدميها وروادها ونقطة على السطر. ستبقى الأماكن بأسمائها وبأدوارها ووظائفها. لا اسبقية ولا استباقية كما لا انفعال وافتعال، اننا امام المواجهة الحتمية والتاريخية ما بين من اراد وعن عمد حرف المسار التاريخي عن طريقه الى اماكن ووظائف مشبوهة وما بين آخر لم يتبلور حاليا. لماذا لا نكون هذا "الأخر"؟ نظنها ليست بالمهمة المستحيلة. المطلوب هو اخذ القرار والمبادرة الى الفعل وليس الانتظار الى ما لا نهاية. لن يأتي الدور من تلقاء نفسه كما لن يكون الأمر ترفاً فكرياً او مغامرة لفعل فعل للتباهي او للواجب. انه فعل قناعة ومبدئية وقرار حر وواع ومستقل ومسؤول ومدروس. انه كل هذا كما انه تلبية لضرورات اجتماعية ولخدمة قضايا وامور ومفاهيم وقيم كبرى أمن بها الملايين وناضل من اجلها ايضا الملايين فلا يجب تحت اي ظرف ان تختفي او تُركن في زاوية النسيان والاهمال. انها مهمة نضالية قبل كل شيء.

كلمة اخيرة لا بد منها

مما شك فيه، أن القضايا التي طُرحت هي قضايا مهمة وكبرى وتستحق النقاش والمتابعة لما لها من اثر وتأثير على مجمل الاحداث التي تدور حاليا حول العالم. قضايا تتخذ، في كثير من الاحيان، طابع "الاشكاليات" بشكلها ومضمونها وكيفية طرحها مما يجعلها مقدمة لنقاشات قد تطول وتتباين فيها الآراء والمواقف، بالقبول، او بالاحجام، او بالرفض، او بعدم التعليق يمكن ان تكون معظم الآراء، لكن ذلك لن يفقد تلك القضايا اهميتها ولن يفقد مناقشوها انفسهم فضيلة المبادرة. على هذا الاساس العام حاولنا المبادرة وعلى نفس الاساس سنحاول قول كلمة اخيرة في مسرى النقاش الذي لا نأمل ان ينتهي عند هذا الحد، وانما استكمالها بطريقة اشمل ليظال قضايا اخرى متصلة او حتى منفصلة مع وبهذا الموضوع وعلى ذلك سنقول كلمات نفترضها اساسية في سياق النص الموجود والقضايا المطروحة فيما سبق، لعلنا بذلك نستطيع فتح آفاق جديدة في سور النقاش الفكري الحاصل حاليا والذي نأمل مفيدا ومنتجا.

ان التعددية اصبحت وبكل تأكيد وبطريقة لا لبس فيها، حقيقة سياسية واساسية في مجرى الأحداث الحالية. لقد فرضت نمطيتها على مجمل النقاشات والأحداث واجبرت الجميع على تناولها كقضية محورية وممر الزاميا مفروضا بحكم الواقع والظروف. هذه الحقيقة ليست بموقع التشكيك او المساءلة وانما ونقولها بكل قناعة، بموقع الإلزام وذلك ارتباطا بكثرة استحضار هذا المفهوم (اي التعددية) واستقدامه الى مسرح الأحداث الدائرة. هذا القادم لم يكن دائما مرحبا به وانما تأرجح ما بين الترحيب والرفض والأستغلال والدعاية والاستخدام... مما جعل وجوده احيانا خفيف الظل، وفي الكثير منها ثقيل. سنحاول ملاحقة اثر هذا المستجد على تطور الاحداث المتلاحقة والمتعاقبة لنبين ما تركه هذا القادم الينا في ظروف اقل ما يقال فيها متنوعة ومتناقضة ومتأرجحة ومضطربة في كثير من الأحيان ومتشابكة في الباقي منها. قضايا اربع وجدناها اساسية في نقاشنا وسنحاول مقاربتها تباعا لعنا نستنتج شيئا يمكن البناء عليه:

- **الأحادية:** ان الناتج المباشر عن مناقشة التعددية في ظل الظروف السياسية الحالية هو الانطباع كما لو انها تتجه لفرض راي وحيد. اي تهدف بدل التعدد، الأحادية، وهذا ما يمكن لمسه وملاحظته من تعميم النموذج الواحد والفكر الواحد والخطاب والسلوك السياسي الواحد في اكثر من مكان ومناسبة. هذه الأحادية تكمن في النظرة والرؤية التي حاولت نظم العولمة الحاكمة ارساءها في عالم ما بعد انتهاء مفاعيل انقسامات الحرب الباردة وسيادة نموذجها. استقدام منطق التعددية كان وبكل تأكيد استحداثا لصراع متعدد الوجهات والمصادر مما يفقد التعدد فكرة الأصلاح والبديل ويجعل النموذج الموصى به من قبل صناع القرار هو الافضل وعلى ذلك يوجب ويفرض استخدامه وتعميمه. اذن بأستنتاج بسيط طُرحت التعددية لتحصل على الاحادية وهذا اول فخ وقع فيه هذا المفهوم.

- **اللاتسامح:** ان كثرة الحروب التي استعرت بحكم استحضار التاريخ والموروثات وتحت شعارات التعدد والتنوع قد اوجد حالة سياسية وامنية معقدة ومتشابكة. خطورتها تكمن في كم السلوكيات ونوعية الممارسات التي تُرجم التعبير عنها، وما كثرة المجازر التي حدثت في العالم في العقدين الأخيرين الا دليل على ذلك. ان انتشار الخطاب السياسي، المرتبط بسلوك امني قائم على ركائز واسس طائفية واثنية وعشائرية، قد جعل الأمور معقدة ولا يمكن العودة فيها الى الوراء. تعقيداتها نابعة من حجم ما استُخدم من تحريض وقتل وتصفيات عرقية ومناطقية. لقد تُرجم التعدد بالأنفصال والصفاء العرقي واقامة الكانتونات والمحميات. هذا الواقع جعل المخزون الثقافي والوجداني يقوم ويمتلئ بموروثات جديدة تغذيها سلوكيات متبادلة بين مجزرة واخرى، مما اوجد استحالة بالعودة الى منطق الحياة الجماعية المشتركة في المكان والزمان والنظام السياسي الواحد والموحد. هذا المستجد غدّى الشعور بالكره والرفض لأي آخر خارج المنظومة الصافية في تكويناتها المختلفة، وهنا يقع الفخ الثاني.

- **الشعور "الأقلوي" (من اقلية):** ان اقتراح فكرة التعددية بقضية الأقليات كان له اثر مضر وخطير على الأثنين، فلا التعددية هي بطبيعتها عبارة او ترجمة لتجمع اقليات، ولا الأقليات بذاتها هي المكوّن لفكرة التعددية، وان كان من ترابط فيما بينهما، فهو ناتج عن سوء استخدام المفهومين او استغلالهما في لعبة مصالح سياسية مرتبطة بأهداف بعيدة عن طبيعة كل منهما. من هذا المنطلق نمت فكرة الأقلية القائمة: اما على الخوف من الآخر، او في مقابل آخر، او نتيجة لصراعات مع آخر. بالمحصلة ومهما تكن الأسباب، نحن امام واقع يعبر عن مجموعات متعددة ومتنوعة، متجانسة من حيث التكوين الخاص ومتناقضة من حيث الوظيفة. على هذا الواقع اصبح

التعبير الأصدق عن مصالح اي مجموعة مرتبطاً بالأكثر تطرفاً وانعزالية، وعلى ذلك رأينا كيف ان طبيعة الانقسام السياسي اصبحت بذاتها مدخلا لاضفاء الشرعية والمشروعية على الجماعات المتجانسة بنفس التكوين الطائفي او الاثني او القبلي، وهذا ثالثهم.

- **الخوف:** ان صعود "الوطنية المفرطة"، او لنقل "الكيانية" المرتبطة بالانتماء الضيق، جعل الخطاب السياسي ينزلق الى منزلق ما دون الوطني في القضايا والسلوك المرتبط به. هذا الانزلاق ما كان له ان يكون لولا توافر الظروف والمناخات المساعدة والتي ليست بالضرورة مرتبطة بمصالح وطنية. هذا الخطاب المتصاعد الشوفيني الفارغ من المضمون السياسي والمشبع بالكلمات والألفاظ الفارغة من الحس الوطني والمضمون العام، جعل الوضع العام يتجه الى مزيد من الأنغلاق والسير في مسارات ضيقة اهلقت قضايا الأنسان والطبيعة والبيئة والقضايا الكبرى من تنمية مرتبطة برفض سلوك سياسي عام ومسيطر، وفكرة التحرر، ليس من الأحتلال فقط وانما من كل "التبعيات" السياسية والأقتصادية والعسكرية، من قضايا الفقر والمجاعة ومسؤولية النظام الحاكم...ولجأ الى خطاب مجوج عن "الأنا اولاً" او "النحن" المشبعة بالعنصرية و"الأنوية القاتلة"، ليس لمعناها وانما لفرغها من المعنى. هذا الواقع ادى الى نمو عنصر الخوف على الغد بما يحمل من امكانيات مفترضة لتغيير اجتماعي مرتبط بتغيير موازين القوى. رابع القضايا هو رابع المآزق الذي وقعت فيه التعددية وعليه وجب التصرف والمقاربة واقامة النقاش وايجاد البدائل.

هذا القضايا او المفاهيم وغيرها اكثر، اردناها ان تشكل بداية توضيح مدى التغيرات التي حصلت على اكثر من صعيد في البنى الفكرية والمفهومية وامتداداتها نحو "تركيبات" بنى السلطة او الحكم، وطريقة ادارته. هذا المستجد، بحكم الأمر الواقع وليس بحكم التطور الطبيعي، قد طبع بطابعه العديد من السلوكيات، وعلى ذلك يمكننا ان نفهم او ان نستوعب صدمة المتغيرات، ليصار الى اعادة رسم ملامح المرحلة القادمة. سرعة المتغيرات وحدتها يمكن ان يكونا ناتجين عن تسارع او سباق مع الوقت، لأن من اعتقد بأبديته سيطرته حاول جاهداً تأكيدها عبر تغيير المفاهيم واعادة رسم خارطة القيم وفق مصالحه. من هذا المنطلق وبالأستناد الى القضايا السابقة يمكننا ان نتابع نقاش مدى فداحة ما وصلت اليه الانحرافات في البنى المفهومية والقيمية (من قيمة) في عملية تشكيل الواقع الجديد والذي بدأنا تلمس ارهاصاته منذ ان انهار مكوّن من مكوّنين اساسيين حكما العالم ما يقارب قرنا من الزمن. لقد ادت تلك المتغيرات الى نمط آخر، لا ندعي اكتشافه او فهمه بشكله النهائي لأنه لم ينته بعد، وانما قصدنا المساهمة في تبيان بعض نتائجه وخاصة المرتبطة بتبدل طبيعة الوقائع والتوقف ايضا عند عدة مسائل لنستكمل بها المفاهيم الاربعة السابقة الذكر او المُنتج عنها، او لنقل المآزق الذي وقعت فيه التعددية وامتداداتها المتعلقة بالهوية والديمقراطية ومدى ارتباطهما بالواقع المعاش:

- **الخطاب السياسي:** الناتج الاول كان الخطاب السياسي المواكب للقضايا السابقة الذكر والمتسم بالكثير من الانفعالية والتسرع والتوتر والاضطراب احيانا والذي لا يمكن اعتباره المشكلة او الداء. انه بالأساس والتوصيف والوضعية عارض من اعراض الداء وليس اصله. انه الإنعكاس الطبيعي لحالة الغموض القائمة ولا يمكن اعطاؤه او تحميله اكثر من ذلك. ان اتسامه بتلك الصفات ناتج عن مدى تحكم المرض الاساسي المواكب او الصادر عن الحالة العامة المسيطرة في العالم والمرتبطة بنتائج السياسات المتبعة من قبل العولمة الرأسمالية بذاتها وآلياتها. بأختصار هو عارض محدد لخطورة الحالة وليس الحالة. هذا الخطاب يعكس ايضا حالة عدم الوضوح

- والاستعجال وذلك لأرتباطه بأستحقاقات فرضتها الاحداث وتداعياتها. ما يمكن قوله ان تغيير الخطاب مرتبط بتغير المواقف والتي تستدعي تغييرا في المعطيات الموجودة وهذا ليس بمتوفر اقله حتى اليوم.

- **تبدل الاولويات :** الناتج الثاني عن الواقع المستجد كان تبدل الاولويات بالنسبة للمواطنين. هنا المقصود بتبدل وبتقدم القضايا بعضها على بعض. ان حالة الخوف المرتبطة بعوامل الوجود وامتداداتها لتطال حياة المجموعة هي من ارسى هذا النهج، وكنا قد عالجت قضية الاقليات فيما سبق وبيننا كيفية تشكّلها. سنكمل في نفس القضية لنقول: انه ومع استشرأء الحالة السابقة الذكر اصبح سلوك الاقليات على اختلاف تكويناتها تابعا للمصلحة الجماعية المرتبطة بطبيعة الوجود فقط، اي لم تعد القضية العامة من مصالح مرتبطة بالهم الاجتماعي او البيئي او الفقر او التنمية او الفساد او الاقتصاد او غيرها من القضايا الكبرى هي المحرك لسلوك الرأي العام المرتبط بهذه الاقلية او تلك، وانما اصبح هاجس الوجود "الكتلوي" او "الكياني" المرتبط بحياة المجموعة هو المقرر. واذ اخذنا مثلاً الانتخابات يمكننا الاستنتاج ان تلك الاقليات بحكم الواقع لا تصوت لقضاياها الحياتية المرتبطة بعمومها اليومية المعاشة وانما لطوائفها او كياناتها "بكلياتها" بغض النظر عن طبيعة واهداف وشعارات هذا الكيان او تلك الطائفة او المجموعة. تصويتها كما ولاؤها للطائفة وزعيمها الى ان "يقضي الله امره كان مفعولا".

- **ازمة الانتماء:** وهو الثالث، برائنا، ان اي مجموعة ومهما كان حجمها صغيرا او كبيرا ليس من المفترض اعتبارها اقلية. هذا الاستنتاج مفروض بحكم تحديد وتعريف الانتماء. من هنا وكما اسلفنا وتحدثنا عن ازمة تبدل الانتماءات نعود ونكرر: بأن اي مجموعة متجانسة بظروف او مواصفات او سلوكيات معينة، وتتشارك نفس المكان والحيز، لا يجب ان تُعتبر اقلية من احد او تعتبر نفسها اقلية بالنسبة لأحد. انها مجتمع، ربما صغير، بمواصفات معينة وعادات محددة ولكن مرتبطة بوطن او بأمة تتشارك معها القضايا وتقوم بمهامها وتحمل وزرها. هنا فقط نستطيع نزع فكرة الأقلية من ذهنية السلوك اليومي والذي يؤدي الى التوتر المرتبط بتبدل في الظروف والمعطيات والمصالح المحيطة. ان الاحتماء بتلك الفكرة خطر واساس خطورته يكمن في امكانية تحويله او تحوله الى حالة عنصرية بأوجه متعددة، الاقلاص عنه هو ما يجب ان يحصل وهذا ضروري. فكرة الارتباط المجتمعي يجب ان تتكون او تتشكل معبرا حقيقيا للارتباط بالكيان الاكبر والذي هو الدولة التي تتمتع بخاصية بناء وحماية التنوع المجتمعي والتعدد القائم على الغنى في المصادر وليس تجمعا لأقليات في كثير من الاحيان متناقضة ومتصارعة بحكم الولاءات والمصالح.

- **الافتراض:** هو رابع تلك المآزق، هذا السلوك بإعتقادنا هو الأخطر وذلك لأنه نابع من سياسات افتراضية متوقعة او "متخيلة" لا يهتم. الذريعة المطلوبة للعمل ضد الآخر هي الهدف وعلى ذلك يمكن بناء السياسات. يفترضون العدو ويتخيلون الأهداف ويحكون الخطط وينفذونها ويقولون انتهى كل شيء. هذا سلوك متتابع ومعمول به منذ انتهاء الحرب الباردة. لكن اذا تم السؤال عن الأهداف التي تحققت فنراها متنافرة ومتباعدة بحسب اصحابها. هذا الافتراض او المتخيل من الأمور هو بواقع الحال وهم سكن عقول الحاكمين، يحرك غرائزهم واهدافهم - والتي قلنا عنها فيما سبق "غير المعلنة" - نحو احقاق سيطرتهم وتأبيدها. ان العدو الافتراضي متحرك، يُستخدم حسب الزمان والمكان والمناسبة، تارة ارهابا وطورا اصولية، مرة اسلحة دمار شامل ومرات

نووية، حيناً بأهداف حقوق الانسان واحياناً كثيرة بنشر الحضارة وغيرها. هذا الواقع فرض "همجية" كبيرة في اختيار الاسباب او الذرائع وكيفية تحقيقها والطريقة وبطبيعة الحال النتائج المترتبة عليها. لقد ابادوا حضارات بسبب حروب حضاراتهم المزعومة، وقتلوا شعوباً بسبب نشر الديمقراطية ونهبوا خيرات بسبب تحقيق المساواة. اقوالهم افتراضية، واوهام احلامهم حولها الى سلوك سياسي وعسكري اقل ما يُقال فيه مريض وفاشي. هذا السلوك الافتراضي اودى وبطريقة كلية، الى وأد كل امكانية لتحقيق فكرة المساواة او الحياة الحرة او الشعوب السعيدة. لقد استخدموا الوهم استراتيجياً عمل وعلى ذلك تصرفوا، لقد كذبوا بأقوالهم وصدقوا بأفعالهم لأنها عكست بشكل جلي وواضح حقيقة نواياهم وما كثرة الحروب التي اشعلوها الا تأكيد على ذلك.

بالنهاية لا بد لنا من ان نؤكد خطورة الواقع الحالي وفداحة المتغيرات التي حصلت خاصة منها المرتبط بالقيم الانسانية. هذه الخطورة ليست وليدة الصدفة او نتيجة صدمة الانهيارات التي حصلت، انها وبكل تأكيد ترجمة لسلوك سياسي مرتبط بنهج فكري امتهنته رأسمالية مجحفة بحق القيم وبحق المواطن وبحق الطبيعة. رأسمالية معلومة ومحدثة وقائمة على كل ما هو لانساني. من هنا يمكننا فهم حجم وخطورة المتغيرات التي حصلت وعلى هذا الفهم ضروري جداً تأسيس البديل. نعيش اليوم في عالم يمشي على رأسه، وينزلق الى قعر الأفكار المركونة في عتمة التاريخ الغابر والغادر، ليغرف ما استطاع من همجيات مرت وسلطات ولت ومفاهيم اختلت، يعرف ما فعل وما يفعل وما عليه ان يفعل، القضية بالنسبة له قضية بقاء واستمرار ويعمل على ذلك، همه الوحيد تأمين مصالحه ويحاول ذلك، هدفه ان يكون السائد والرائد والقائد ويأمل ذلك. لا يهمله عدد الضحايا الذين سقطوا او سيسقطون جراء سياساته وسلوكه لأنه غير معني بذلك. همه الوحيد ان يعلم ويعلن ويفتخر بحجم قواته وجبروت ترسانته واخبار حروبه وكميات الأموال التي دخلت خزائنه. وغير ذلك لا شيء يستاهل عناء التفكير وتعقيدات التدبير وضرورات المسير، اما القيم الانسانية والمصالح العامة فإلى جهنم وبئس المصير.

انهم يمتهنون خطاباً يقول عكس ما يضمّر، لا يعكس نفسه ولا اهدافه وانما شيء آخر. قوته مرتبطة بمصادره وبغموض افكاره واعترافاته. يتكلم عن الديمقراطية فنرى القهر والاستبداد، يتكلم عن السلم فنرى الحروب والمجازر، يتكلم عن العدالة فنرى الفقر والامية والفروقات الاجتماعية، نرى الجوع والمجاعة والابوة والامراض وغيرها. يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يعلنون ونحن وللأسف لهم مصفقون. اغرقوا الساحات بصراخهم واصواتهم العالية والتي ترطن بلغات وبألسن متعددة، اما الوجوه فألوان قوس قزح لا تكفي الوانها. ملأوا الساحات بألشعارات والقتلى، فتحوا الفضاء امام اعلامهم والطائرات، عبروا الحدود بالجيوش ورؤوس الأموال، خرقوا "السيادات" الوطنية وحرمة المنازل، اقلوا التاريخ بمفتاح ورموه في مياه دجلة مع مكتبة بغداد فأزدادت الماء سوادا والعقول، اعدموا المتاحف ونهبوها مع البترول، استعادوا واستحضروا هولوكو والبرابرة ولكن مع نفحة حضارات فوكوياما القاتلة، مزجوا ما بين حقوق الانسان و"ابو غريب" وغوانتناموا لنكاد نعتقد، ومن كثرة ما استخدموها، ان تلك الأسماء مرادفة لنلسون مانديلا او مارتن لوثر كنج وغيرهما ممن حطموا ذات يوم اسطورة "الحضارة" المزعومة والموهومة المرتبطة بالرجل الأبيض دون سواه.

انها مسؤولة تاريخية : القيم الانسانية في خطر وفي مأزق ووجهها على الحائط، فوضى متنقلة واصبحت استراتيجية حكم وتحكم، تباين وتناقض واختلاف ليس بين الأفكار وانما بين الطوائف والأثنيات وحتى الأشخاص، ليس حول القضايا وانما حول احقية الحكم او المصلحة او السيطرة. عملية تمييز

وتفرقة طالبت البشر حسب اللون والجنس والعرق، وايضا ما بين المناطق بحيث اصبحت ظاهرة المركز والأطراف واقعا سياسيا وايدولوجيا وسلوكيا او لتتوسع اكثر ولنقول ما بين مركز ونصف اطراف واطراف. لقد هدموا مفهوم التضامن والتضافر والوحدة والألتزام لصالح الفصل والعزل والنفى والإبعاد، فهل من يدركون ويعقلون؟

البراغماتية، كما يقولون، هي سياسة وسلوك الحاكمين اليوم في العالم، نعم انها كذلك ولكن مع اضافات: الأستغلال والأستخدام والأبتدال بالأضافة الى الطوائفية. مع هذه الإضافات لا نعتقد اننا امام "براغماتية" بالمفهوم المتعارف عليه. لكن يمكن ان يصبح ذلك صحيحا اذا قلنا "البراغماتية الأميركية"، لم لا، يجوز ذلك! هي بالنهاية مسألة اخلاقية.